المصطلح اللغوي في المعاجم الثنائية

عبد الحميد دباش/ جامعة باتـــنة

إن المصطلح اللغوي هو الوحدة الأساسية التي يتم بواسطتها نقل المفاهيم اللغوية من وإلى اللغة القومية؛ وهذه الوظيفة المصطلحية ضرورية وحيوية من حيث كونها تضمن تواصل بني الإنسان وتطورهم ومن ثم استمراريتهم. و المعاجم ثنائية اللغة, بكافة أشكالها, تمثل الإطار الأمثل و الأكثر أهمية الذي يتم فيه صياغة و تقديم و ضبط و تثبيت المصطلح اللغوي, مثل غيره من المصطلحات. و التعامل مع المصطلح اللغوي, في هذا النوع من المعاجم, يفرز العديد من المشاكل, تتطلب تفكيراً جاداً و عميقاً, و بخاصة من الباحثين العرب. هل تنبهت و هل وعت اللغويات العربية (la linguistique arabe) هذه القضية الحيوية؟ ما وضعية المصطلح اللغوي في المعاجم اللغوية العربية الثنائية الحديثة؟ كيف يتم وضع المصطلحات في هذه المعاجم و وفق أي آليات؟ كيف يتم تنظيمها (تصنيفاً و تركيباً)؟ و كيف تتم معالجتها (صياغةً و شرحاً)؟ و هل استفادت صناعة المعاجم الثنائية العربية من المناهج و النتائج النظرية و التطبيقية التي توصلت إليها المعجمية (lexicologie) و المعاجمية (lexicographie) الغربيتين, على الخصوص؟ سنحاول، من خلال مداخلتنا, الإجابة عن هذه الأسئلة, و بكيفية مركزة و مختصرة.

إن هذه المداخلة ليست عملاً تنظيرياً بقدر ما هي محاولة للفت الانتباه إلى هذا الموضوع الحساس والتأكيد على أهميته النظرية بصفة عامة و حاجة اللغة العربية المُلحة إليه, خاصة و أنه بقي بعيداً عن التناول الجاد والمباشر قديماً و حديثاً, لأن الدراسة خَصت المعاجم الأحادية منحصرة بذلك في اللغة العربية التي كانت قديماً في مركز قوة, أي لغة العلم الأولى, و لأن البحث قَلَّ

بل نَدَر حاضراً في مجال المعجم الثنائي نقداً و تنظيرا، لعدم تمكن العربية من مسايرة حركة التطور العلمي السريعة, و اكتفاء الباحثين فيها بالإطلاع و تلقي ما ظهر في الغرب, بالإضافة إلى قِلة استيعابه في أحيان كثيرة.

المُـــــعجم

إذا كان المُعجَم الأحادي اللغة لا يخرج عن اللغة الواحدة بأن *تكون مداخـــــله و مخارجه تنتمي إلى نفس اللغة*" (J.DUBOIS، 502)، أي يُؤتَى بكلمة أو عبارة ما ثم يُعطى معناها أو مكافئها من اللغة ذاتها، فإن المُعجَم الثنائي اللغة يتعدى اللغة الواحدة مُنطلقاً من لغة نحو لغة أخرى بحيث *تُعرَض فيه عبارات من لغة (تسمى اللغة المصدر أو لغة المنطق) ثم تُترجَم هذه العبارات في لغة أخرى (تسمى اللغة الهدف أو لغة الوصول)*" (C.MARELLO، 31).

وإذا كان المُعجَم العام يهتم بالمفردات الشائعة مُوجَّهاً للاستعمال العام المشترك، بحيث تتميز المفردة فيه بتعدد دلالاتها، فإن المعجم المتخصص يهتم بالمصطلحات العلمية و التقنية موجَّهاً بذلك للاستعمال الخاص حيث تكون المفردة فيه أحادية الدلالة، و هو بذلك، و على حد قول علي القاسمي، *"يساعد القارئ على معرفة لغة حقل معين من حقول المعرفة*" (القاسمي، 46).

بهذا يكون المُعجَم الثنائي المتخصص مُعجَماً يتناول مادة متخصصة تتعلق بعلم بعينه، دون سواه؛ فمجاله إذن هو اللغة المتخصصة و ليس اللغة العامة، بالإضافة إلى أنه مادة " *أكثر حصراً و لكن غالباً ما تحتوي على مصطلحات لا توجد في المعاجم العامة*" (علي القاسمي، 39).

و ما المُعجَم الثنائي اللغة، موضوع مداخلتنا، إلا واحد من النوع الأخير، إذ يعالج المصطلحات الخاصة باللغة، ومن ثَم اللغويات (linguistique)، دون غيرها. هذا يعني أن الأمر يتعلق بالوظيفة ألتلويغية للغة

(métalinguistique)، أو الانعكاسية بتعبير المسدي، من حيث تُصبح اللغةُ أداةَ الدراسة و موضوعَها في الوقت نفسه.

بعبارة أخرى، تملك اللغويات مصطلحية خاصة بها تميزها عن غيرها من العلوم، تتمثل هذه المصطلحية في مجموعة المصطلحات التي تستعملها للتعبير عن مفاهيمها المختلفة و التي يكون لزاماً تعريفها بدقة. و للإحاطة بها تُصنَّف في معاجم تتعدد أشكالها و طرق معالجتها.

و المعاجم اللغوية الثنائية، كغيرها من المعاجم الثنائية الأخرى تساهم بقوة في تطوير اللغة و توسيعها بصفة عامة مما يكسبها حيوية، إذ تعمل اللغات، و بخاصة في الميدان العلمي، على إيجاد نوع من التوازن المفهومي فيما بينها ساعية باستمرار إلى تسمية المفاهيم الجديدة، و من ثم ملء الفراغات الموجود بها، أو ما يُعرف بالمواقع أو المَحلاَّت الشاغرة (les cases vides) (ينظر ص.القرمادي، 109).

و هذه المعاجم الثنائية تقوم، من جهة أخرى، بدور أساسي في الترجمة العلمية من حيث تعمل على إيجاد المُقابلات المصطلحية للمفاهيم غير المعروفة الواردة من اللغات الأجنبية، أو ترجمتها، و هو ما يساعد أهل التخصص على التواصل العلمي فيما بينهم عبر مختلف اللغات، لأن لكل علم لغته المتخصصة التي تختلف عن اللغة العامة، و إن كانت تنطلق منها وتستعمل العديد من وسائلها؛ و *"التمييز بين كلمة علمية أو تقنية و بين كلمة عادية لا يكون دائما سهلاً، فالكلمة تعتبر علمية أو تقنية إذا استعملت في إبلاغ علمي أو تقني يخص موضوعاً علمياً أو تقنياً"*(A.CLAS, 204).

كما أنها تُستَعمل كأداة تعليم مهمة تساعد المعلم و المتعلم على الإطلاع على المفهوم الوارد و بخاصة الذي يفتقده في لغته و كذا مقابلة مصطلحات هذه الأخيرة بالمصطلحات في غيرها من اللغات، الأمر الذي يؤدي إلى الاستيعاب الدقيق للمفهوم العلمي.

ثم أن هذا النوع من المعاجم يساهم في تطبيع المصطلح و جعله مُستقراً في المنظومة المصطلحية بحيث يصبح الوحيدَ الذي يمثل مفهوماً بعينه، و ذلك بتفضيله على غيره من المصطلحات المقترحة أو برفض أخرى لعدم دقتها أو نشازها. فالتطبيع هنا *يُشير إلى الآلية التي تتم بها التسوية الذاتية لنظامٍ مصطلحي أو إلى تدخل مؤسسة رسمية لإقرار استعمال مصطلحي ما*" (M.T.CABRE، 244، يُنظر كذلك ص.269، هامش.14).

و يعتقد مؤلفو "معجم مصطلحات علم اللغة الحديث" أن الهدف من هذا النوع من "المعاجم" هو:

"1- *المساهمة في توحيد مصطلحات علم اللغة الحديث على مستوى الوطن العربي؛ 2- مساعدة القارئ في متابعة ما يكتب باللغة الإنكليزية في حقل علوم اللغة الحديث*" (م.ح. باكلاً، ح). و من الواضح هنا أن هذا المعجم يخص اللغتين العربية و الإنكليزية فقط.

أما م.ر. الحمزاوي فهو يرى، بدوره أن الغاية من وضعِ معجمه (عربي- فرنسي) هي *"المساهمة في التعريف بما جد من جديد في ميدان علم اللغة في القرن العشرين" (م.ر.الحمزاوي، 7) لأن هذه المستجَدات "بدخولها العربية ترجمةً أو تعريباً أصبحت تفرض علينا أن نستقرئها و أن نصنفها باعتبار أنها كلمات مفاتيح تساعدنا على وضع قضية توحيد المصطلحات اللغوية في العربية <..> و بصفة عامة تفيدنا كثيراً في تصوُّر تصوُّرهم لقضايا اللغة في القرن العشرين*" (نفس المرجع، 8).

إن المعاجم اللغوية الثنائية، موضوع بحثنا، و التي تم تحديدها، تأتي إما :

1- في شكل قاموس مستقل، أُنشئ خصيصا لهذا الغرض، حيث تُعرَض فيه المادة بين لغتين أو أكثر، فيُقدَّم مصطلح من لغة ثم يُتبع بمقابل له يكافئه في لغة أو لغات أخرى بحيث يمثلان المفهوم اللغوي الذي وُضعا له تمثيلاً متطابقا، أما

بمفردة واحدة أو بأكثر، كما تبينه الصيغتان: (س = ص) أو (س = ص + ع)، بحيث يُعبِّر الطرف الأول من المساواة عن "المدخل"، أي المصطلح الموضوع (أو المقدم)، و يعبر طرفها الثاني عن "المخرج"، أي المكافئ أو الشرح الذي يُوضِّح المدخل.

وقد يُتبع هذا النوع من المعاجم بدراسة حول المصطلحية (terminologie) والمعجمية (lexicologie) أو المعاجمية (lexicographie)، كما فعل ع.س. المسدى في "قاموس اللسانيات". ومن أمثلة المعاجم المستقلة كذلك: "المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية" لـــ م.ر. الحمزاوي و "معجم مصطلحات علم اللغة الحديث" لـــنخبة من اللغويِّين العرب، و "قاموس اللسانيات" السالف الذكر و "المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات" الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة.

2- و إما في شكل قوائم و مسارد مصطلحية ملحقة تُذيِّل بها الكتب اللغوية المؤلفة باللغة العربية أو المترجمة إليها و التي تُقدَّم فيها المصطلحات بنفس الكيفية التي تم توضيحها بالأعلى.

و هذا النوع من المعاجم لم يكن مقصوداً لذاته و إنما جاء توضيحاً للمفاهيم الواردة في متن العمل اللغوي، و هو يُجنِّب الباحث تكرار المصطلحات الأجنبية في المتن و يوفر له الوقت كتابة و قراءة و بذلك يؤدي إلى اقتصاد في الجهد و الحيز المكاني، أي الورق.

فمن المؤلَّفة نذكر "البنيوية في اللسانيات" لمحمد الحناش، و "مبادئ في اللسانيات" لِـــخَولة طالب الإبراهيمي؛ و من المترجمة نذكر "أسس علم اللغة" لماريو باي بترجمة أحمد مختار عمر و "مبادئ في اللسانيات العامة" لأندري مارتيني بترجمة سعدي زبير.

3- يضاف إلى ذلك أن المصطلحات المُرفَقة بمقابلاتها قد تأتي موزعة في متون الأعمال اللغوية، المؤلفة أو المترجمة، و من هنا يمكن اعتبارها معجماً،

وإن لم تكن مرتبة و مصنفة في قوائم، و هي بذلك تصلح أن تكون موضوع بحث مثلها مثل الشكلين السابقين، أو على الأقل توضح بعض القضايا المصطلحية.

و نمثل لهذا الشكل بـ "من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية" لأحمد المتوكل. وضمن هذا النوع يمكن أن ندرج المقالات لأنها لا تتخذ مسارد ملحقة بسبب قصرها، كما في "الجملة العربية و التحليل إلى المؤلفات المباشرة" لـعبد الحميد دباش.

إن المعاجم الثنائية يمكن أن ينشئها فرد أو أفراد، و هي كثيرة، كما هو الحال مع "قاموس اللسانيات" للمسدي، و يمكن أن تصدره مؤسسات عامة كما هو الحال مع "معجم مصطلحات علم اللغة الحديث" الذي ألفه مجموعة من اللغويين العرب و تبناه معهد اللغة العربية لجامعة الرياض (السعودية)، و هذا النوع أقل من الأول.

و هذا يعني غياب المساهمة الفعالة للمؤسسات العمومية القطرية أو القومية في هذا الميدان الحساس و الحيوي جدا، إما لعدم وعيها بهذا الدور أو لانشغالها بأمور أخرى.

في الواقع، إن العمل المعاجمي من مهام المؤسسات العلمية و الثقافية القطرية والقومية العربية و حتى الإسلامية لأنها الوحيدة التي بإمكانها توفير الوسائل و الظروف الملائمة لهذا العمل الحضاري.

و نظراً للضعف العربي الحالي و التبعية الفكرية للغرب المتطور علميا، ينقسم الباحثون إلى متواصلين فكريا مع الأنكلوسكسون و متواصلين مع الفرنسيين، الأمر الذي ينعكس على العمل المعجمي و المعاجمي، إذ نجد معاجم تقابل العربية بالإنكليزية دون غيرها من اللغات الأخرى، و معاجم تقابل العربية بالفرنسية دون سواها.

و هنا يظهر نوع ثالث من المعاجم يلتزم الثلاثية مقابلا العربية بالإنكليزية والفرنسية في آن واحد، مع إعطاء الأهمية لإحداهما باعتبارها الأقرب للمؤلف. ومثال ذلك "المعجم الموحد للمصطلحات الحديثة" للمنظمة العربية للتربية و"اللسانيات و اللغة العربية" لـــ ع. ق. فاسي الفهري. و هذا النوع من المعاجم يحاول أن يصل إلى كافة القراء و المستعملين العرب، في مشرقهم و مغربهم، بتوجهيهما الإنكليزي و الفرنسي خاصة.

و المعجم اللغوي الثنائي قد يكون أحادي الاتجاه، فيقدم المدخل من لغة (ل1) ثم يأتي بالمخرج، أي المكافئ، من لغة أخرى (ل2)، كأن يكون "عربي- فرنسي" فقط، مثل "المصطلحات اللغوية الحديثة" لـِ م.ر.الحمزاوي، أو "إنكليزي-عربي" فقط، مثل "علم الدلالة" لـِ أ.م. عمر، أو "فرنسي-عربي" فقط، مثل "مبادئ في اللسانيات العامة" لـِ س. زبير.

و يتوقف ذلك على الأهمية التي يوليها الباحث لإحدى اللغتين، إذ يرى أن القارئ قد يلجأ إلى المصطلح الأجنبي طلباً للفهم إذا أحس بصعوبة في المصطلح العربي، و هنا يكون المصطلح العربي هو المنطلق. و قد يعتقد بضرورة لجوء القارئ إلى المصطلح الأجنبي لأنه موحَّد، و هو الأصل، خلافاً للمصطلح العربي الذي يأتي في مرحلة لاحقة، و هو متعدد في أغلب الأحيان.

و لتحقيق الغايتين معاً، تتخذ بعض المعاجم الاتجاهين معا، فتكون بذلك ثنائية الاتجاه؛ فيقسم المعجم إلى قسمين اثنين، أحدهما يُنطَلق فيه من (ل1) إلى (ل2) فقط و الآخر يُنطلق فيه من (ل2) إلى (ل1) فقط، كأن يكون القسم الأول (الأيمن): "عربي- فرنسي"، و القسم الثاني (الأيسر) : "فرنسي-عربي". و مع ذلك تبقى مثال هذا النوع من المعاجم: "معجم مصطلحات علم اللغة الحديث" لـِ.م.ح. باكلاً، و هو "عربي- إنكليزي"، "إنكليزي-عربي"، ثم "قاموس اللسانيات" لـِ ع.س. المسدي و هو "عربي-فرنسي"، " فرنسي-عربي".

و هذا النوع من المعاجم يُركز على المفهوم باعتباره مَرْكَز اهتمام الترجمة و بالتالي هو المطلوب في اللغتين، مع إدراكه بأن *"الترجمة إلى اللغة الأجنبية أكثر صعوبة من الترجمة نحو اللغة الأم"* (C.MARELLO، 44)؛ كما يأخذ بعين الاعتبار مجموع المتلقين، لأن عددهم سيتضاعف حيث يجمع المتمكنين من المادة بالإنكليزية و المتمكنين منها بالعربية، و بذلك يتحقق الانتشار الفكري و الربح الاقتصادي بارتفاع عدد المبيعات.

و الجدير بالذكر هنا أن المعاجم اللغوية الثنائية تلتزم طريقتين رئيسيتين في عرض المادة :

1.- يُقدَّم المدخل، و هو في شكل مصطلح ثم يؤتى له بالمصطلح المقابل من اللغة الأخرى، دون شرح، و هذه هي الحالة العامة لجُل المعاجم اللغوية الثنائية، و هي تنطلق من فكرة أن المستعمل يكون قد استوعب المفهوم في لغته و يتجه بعد ذلك إلى المعجم ليقدم لهُ المصطلح الأجنبي الذي يكافئه، لأن المصطلح الأجنبي ثابت عكس ما عليه المصطلح العربي الذي يتنوع من لغوي إلى آخر؛ أو أن المؤلِّف يعتبر المصطلح الغربي هو الأصل و من ثم يكون هو المرجع في كل الأحوال، الأمر الذي يفرض ذكره.

و الترجمة هنا تقابلية يتساوى فيها تقريباً المدخل و المخرج، بحيث يترجم فيه المصطلح بمصطلح آخر، دون شرح له و لا تمثيل. و يكون هذا بشكل "س = ص"؛ و نمثل لهذا بـ "قاموس اللسانيات" لـ ع.س. المسدي (آنية synchronie، مُعَدَّى إلى مفعولين factitif). و قد يُترجم المدخل بمصطلحين اثنين من لغتين مختلفتين، أحدهما إنكليزي و الآخر فرنسي، كما هو الحال في "اللسانيات و اللغة العربية" لـ ع.ق. فاسي الفهري: (حملي prédicatif predicative).

2.- يُقَدَّم المدخل ثم يُؤتى بالمصطلح الأجنبي الذي يقابله، مع شرح باللغة الأولى، و هي العربية. و قد يقصُر هذا الشرح فلا يتجاوز بضعة أسطر، كما

هو الحال في "المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية" لـ م.ر. الحمزاوي، و قد يطول كما هو الحال في "البنيوية في اللسانيات" لـ م.الحناش، حيث يتجاوز الشرح أحياناً الصفحتين، كما في مادة : "discours" (ص.ص. 375-377). و هنا قد يستعمل الشرحُ التمثيلَ التوضيحي سواء كان ذلك بمادة لغوية أو بأشكال هندسية أو رموز رياضية.

فنحن إذن أمام ترجمة من نوع : "س = ص"، "س هي ع"(حيث "س" المدخل، "ص" المكافئ الأجنبي، "ع" هي شرح المدخل).

و هذه الترجمة التفسيرية مفيدة للمستعمل لأنها تؤدي إلى اقتصاد الوقت، حيث يكتفي القارئ بالمعجم دون الرجوع إلى الأعمال اللغوية، و تعمل على ترسيخ الفهم، مع ما تتطلبه من جهد معتبر بالنسبة للمؤلِّف.

و قد تتواجد الطريقتان في العمل الواحد، فيقدم المؤلفُ ترجمةً تفسيرية و ترجمة تقابلية، كما هو الحال في "الأسلوبية و الأسلوب" لـ ع.س. المسدي.

إذا كان كل ما قلناه حتى الآن يتعلق بالمعجم و تنظيمه، فماذا يكون بالنسبة للمصطلح الذي هو مادة المعجم؟

المصطلح

إذا كانت المداخل غيرَ عربية فإنها تُرتب حسب تسلسل حروفها، ترتيباً يأخذ بعين الاعتبار الحرف الأول من المصطلحات، ثم الحرف الثاني ثم الثالث و هكذا مع باقي الحروف، سواء كان المصطلح كلمة أو عبارة، و هي الطريقة المطبقة في كل أنواع المعاجم الغربية العامة منها و المتخصصة. و لعل الذي ساعد في ذلك كون اللغات الغربية لا تقوم على الاشتقاق (la dérivation)، الذي ينطلق بالضرورة من الجذر، و لكن على الإلصاق (l'affixation)، بحيث يُضاف إلى الجزء المركزي من الكلمة، أي الثابت (le radical)، أجزاء أخرى ثانوية، في شكل لواصق (affixes)، تتقدم الثابت

فتكون سوابق (préfixes)، أو تلحقه فتكون لواحقَ (suffixes)، أو تندس داخله فتكون دَواخِلَ (infixes) . و مثال هذا الترتيب ما جاء في "اللسانيات واللغة العربية" لـ ع.ق. فاسي الفهري، وهو مسرد ثلاثي (إنكليزي- فرنسي- عربي)، و مداخله إنكليزية، فيخصها الترتيب دون غيرها، و هذا كما يلي:

declarative	declarative	خبري
declarative	phrase déclarative	جملة خبرية sentence
deductive	structure déductive	بنية استنباطية structure
order	ordre profond	رتبة عميقة deep
deep	structure profonde	بنية عميقة structure
déictique		إشاري deictic

أما إذا كانت المداخل عربية فإن منها ما يلتزم الترتيب السابق، دون أن تؤخذ بعين الاعتبار أداة التعريف (الـ) باعتبارها طارئة، لأن الكلمة تكون نكرة في صورتها البسيطة ثم تُعَرَّف بعد ذلك بأن تُضاف إليها أداة التعريف؛ وهذا كما في "معجم مصطلحات علم اللغة الحديث" لـ م.ح. باكلاً (عربي- إنكليزي):

طريقة النطق	manner (or mode) of articulation
الطفرة (التغير المفاجئ)	leap
الطقم البنيوي	structure set
الطلبي (في الأمر و النهي)	imperative

phase	الطور
phase of articulation	طور النطق
length	الطول

و هذه المصطلحات، كما هو موضح، ليست مشتقة من جذر واحد، بل لا تأخذ بعين الاعتبار جذر الكلمة، و إنما تقتصر على تسلسل الحروف في الكلمة الأولى و ما والاها من المصطلح.

و منها ما يلتزم طريقة الترتيب العربية القديمة التي كانت تعتمد على الجذر، فيُؤتى بالكلمات ذات الجذر الواحد، مُمثلة مادة اشتقاقية واحدة؛ بعد ذلك ترتب المجموعات الاشتقاقية حسب بدايات جذورها. و في الأخير تُرتب عناصر المجموعة الاشتقاقي الواحدة بحسب تسلسل حروفها هي الأخرى. و هذا كما في "قاموس اللسانيات" لـــ ع. س. المسدي (فرنسي- عربي):

classement	ترتيب
ordre des mots	ترتيب الألفاظ
ordinal	رُتبي
monotonisation	مراتبة
rang, palier	مَرتبة

فالمداخل هنا عربية يجمعها جذر واحد هو (ر، ت، ب)، ممثلة مجموعة اشتقاقية رُتبت أعضاؤها ترتيبا داخليا وفق أوائلها.

إن هذه الطريقة تفترض وجود جذر، و هو أمر لا يتأتى إلا إذا كان المصطلح في صورة كلمة واحدة و يصعب و يتعقد في ما دون ذلك. في الواقع، لا تكون معرفة الجذر بالأمر السهل دائما بالنسبة لكثير من الكلمات العربية بما في ذلك الأدوات (prépositions) و الروابط (conjonctions)، أو إذا تعلق

الأمر بمصطلحات دخيلة أو في شكل عبارات، و هذه ميزة اللغات المتخصصة، كما هو الحال بالنسبة للغويات؛ فأين إذن يكون الجذر في مصطلحات دخيلة مثل أبلاتيف "ablatif"، أو "الفونيمات الأساسية" (م.ر.الحمزاوي)؟[1]، هذا بالنسبة للدخيل؛ نعني بالدخيل ما يدخل اللغة من ألفاظ ترد إليها من لغة أخرى. و أين يكون الجذر في المصطلحات العربية المنحوتة أو المركبة مثل: "بين أسناني" (interdental) (سعدي زبير)، "ما بعدي" (a posteriori) (المسدي)، نقصفة (sous-catégorisation) المنحوتة من الكلمتين "نقل" و "صنف" (دباش، 2003)؟ بل أي الكلمات من المصطلح هنا أحق أن يؤخذ منها الجذر، الأولى أم الثانية أم ما وليها، هذا إذا كان لها جذر؟

و المصطلحات في هذا النوع من المعاجم، و كما في غيرها، إما أن تكون قد نشأت من اللغة ذاتها و إما أن تكون وردت إليها من لغات أخرى.

ففي الحالة الأولى، التي أصفها بالنشأة الداخلية، تلجأ اللغة إلى وسائلها الذاتية الداخلية لتسمية المفاهيم و الأشياء المُستجَدة و التي تجدُ نفسها مضطرة إلى استعمالها تلبية لاحتياجاتها التواصلية، أي ملءاً للمواقع الشاغرة بها، و بخاصة على المستوى العلمي، و من ثم تقويةً لحيويتها و ضماناً لاستمراريتها؛ يتعلق الأمر هنا بما يُعرف بالتوليد.

فالتوليد إذن آلية ذاتية تلجأ إليها اللغة، و دون الاستعانة بغيرها، لصناعة المصطلحات التي تعبّر عن المفاهيم الجديدة، مبتكَرة كانت أم واردة من لغات أخرى، لأن الكلمة العربية *"تتكون من مادة هي أصلها الذي ترجع إليه وتشترك فيه مع قريناتها أو بناء تركب فيه مادتها"* (محمد المبارك، 287) الأخرى، ومن هيئة تركيب أو صيغة .

من هنا سوف لن نأخذ بعين الاعتبار المفهوم الضيق و القديم للمولد الذي يُرى فيه *"كل لفظ عربي البناء أُعطي في اللغة الحديثة معنى مختلفا عما كان العرب [الخُلّص] يعرفونه"* (حسن ظاظا، 79)، في عصور الاحتجاج قبل

أربعة عشر قرناً، لأننا بهذا المفهوم نعتبر أن العربية قد ماتت مباشرة بعد عصور الاحتجاج، و أن ما بعد ذلك ليس منها؛ و هذا بالطبع غير صحيح لأنها مستمرة باقية ما بقي القرآن الكريم: *"إنَّا نحن نزلنا الذكر و إنَّا له لحافظون"* (قرآن كريم، 9/15)، و إما أن نُلزم أنفسنا بأن نعيش في زمن الاحتجاج بمادياته و معنوياته قبل أربعة عشر قرناً، و هذا غير معقول.

و التوليد هو إما إنتاج مصطلح جديد، لم يسبق استعماله، لتسمية مفهوم جديد، انطلاقاً من أصول معروفة، أي من وحدات سابقة، و هذا ما أُعَبِّر عنه بالاستحداث؛ و إما أن يُعاد استعمال لفظ قديم، بسيط أو مركب، للتعبير عما استجد من مفاهيم، و هذا ما أسميه بالإحياء.

و النوع الأول من التوليد يُعرَف بالاشتقاق، و هو استحداث صيغة جديدة انطلاقا من أخرى موجودة، إذ أن الكلمة العربية *"تتكون من مادة هي أصلها الذي ترجع إليه و تشترك فيه مع قريناتها الأخرى، و من هيئة تركيب أو صيغة أو بناء تركب فيه مادتها"*، (محمد المبارك، 287).

و قد تعرض، العرب قدماؤهم و محدثوهم، إلى هذه الآلية الحيوية والفعالة في إنتاج المصطلح في العربية. وهنا يجدر بنا أن نميز بين آلية الاشتقاق في العربية وأخواتها الساميات وآلية النحت في اللغات الهندية الأوروبية والمتمثلة خاصة في الإلصاق (affixation). والإلصاق هو أن نلصق وحدات معجمية ببعضها لنحصل على وحدة معجمية جديدة. فمثلا الكلمة الفرنسية décodage "فك الترميز"، المركّبة كما يلي: décodage = dé- + - cod- + -age-، تتشكل من الثابت -cod- الدال على الفعل "رَمَزَ" و السابقة dé- الدالة على معنى "الضد" و اللاحقة -age التي نعتبرها مُؤسِّماً، أي علامة للاسم، من حيث أنها قد حوّلت الفعل إلى اسم. و الكلمة الفرنسية passeport "جواز السفر" تتشكل من التحام الفعل passe "اجتاز" و port "ميناء" دون وجود ثابت.

و إذا كانت اللغات الهندية الأوروبية نحتية إلصاقية تعتمد في تنمية مفرداتها على "حركة الاستقطاب و طاقة التجاذب الانفجاري" (المسدي، 30)، فإن اللغة العربية، مثل أخواتها الساميات، اشتقاقية تعتمد في توسعها المعجمي على *الحركة الانفجارية التي تكتسب بها طواعية داخلية تمكنها من معاودة الانتظام الذاتي و استئناف الارتصاف البنائي عند كل حاجة دلالية أو اقتضاء اصطلاحي؛ و مدار كل ذلك الطاقة الاشتقاقية التي بها تتوالد الألفاظ من أصل جذري فتتكاثر المفاهيم و تتباعد حتى لا يبقى من رابط بينها و بين الأصل إلا الانتساب الاشتقاقي*" (المسدي، 31)

والاشتقاق هو الوسيلة الغالبة التي استعملت في إنتاج المصطلح اللغوي للتعبير عن المفاهيم الواردة، و هي كثيرة جدا، لأن اللغويات الحديثة غربيةٌ في نشأتها و تطورها و وَجَدت العربيةُ نفسَها مضطرةً للتعامل مع هذه الوضعية و لو ببطء شديد. فمثلا المصلحات "قدرة" (valence) (دباش، 2004)، "مُتطرِّف" (extraposition) (دباش، 2003أ)، "ظورف" (circonstant) (دباش، محاضرات)، اشتُقت، على التوالي، من الجذور الثلاثية: (ق، د، ر)، (ط، ر،ف)، (ظ، ر، ف). و ما المتواليات الطويلة من المصطلحات المتقاربة، أي ذات القرابة الاشتقاقية، في المعاجم إلا دليل على ارتباطها ببعضها و ارتباطها بوحدات أخرى من اللغة العامة أو المتخصصة عن طريق الجذر. لنأخذ مثلاً المتوالية المصطلحية التي تشكل مجموعة اشتقاقية (المسدي، 118):

إدلال	signifiance
استدلال	raisonnement, démonstration
استدلال استقرائي	raisonnement inductif
استدلال استنتاجي	raisonnement déductif

raisonnement par l'absurde	استدلال بالخلف
raisonnable	استدلالي
signifiant	دالّ
sémasiologique	دالّي
sémasiologie	دالّية
signification	دلالة
dénotation	دلالة ذاتية
sémantique (adj.)	دلالي
usage autonymique	دلالي ذاتي (استعمال)
sémantique (n.)	دلالية
protosémantisme	دلالي التأثيل
signifie	دلّ
sémantèmes	مداليل
catégorème	مدلال
significateur	مُدِلّ
sémantème	مَدْلَل
signifé	مَدْلول
signifié d'effet	مَدْلول بالفعل

مَدْلول بالقوة	signifié de puissance
مَدْلول له	significataire
مدلولية	noologie

فهذه المصطلحات جميعها، و هي 25، مشتقة من أصل ثلاثي واحد مؤلف من صوامت أصلية، هي: (د، ل، ل)، و إن كان الصامتان الأخيران قد يُدغمان أحياناً لتجانسهما، فيسكن أحدهما (صامت) ويحرك الثاني (يتبع بصامت)؛ و هذه ظاهرة صوتية عربية معروفة تناولها اللغويون العرب القدماء فأشاروا إليها في الكتابة بإضافة الشدة (ّ)، فكان هناك توازٍ بين المنطوق والمكتوب. و إذا رمزنا لكل من الصوامت الأصلية أو الجذرية بحرف (ص) كان لدينا: ص$_1$، ص$_2$، ص$_3$، حيث يشير الرقم إلى مرتبة الصامت في الجذر. و هذه الصوامت مجتمعة تحمل مدلولاً عاما يتم تخصيصه بما يضاف إليه من عناصر أخرى سواء كانت في شكل صوائت أو صوامت. فكلمة مدلول [م أ د ل وْ ل][2] تلقت السابقة [م أ] و الداخلة [وْ] لتكون على وزن "مفعول" فتعني بذلك "ما يُدَل عليه"؛ و كلمة دال [د أ ل ل] تلقت داخلة فقط [أ] لتعني بذلك "الذي يقوم بالدلالة". و هكذا مع باقي المصطلحات. غير أن هذا التوازي بين القالب أو البنية و المحتوى لا يتحقق دائما و بالضرورة لأن تطور اللغة قد يُحدث شرخاً في الانتظام أو الاطراد الصرفي القديم فيتغير المدلول دون الدال.

والملاحظ، من جهة أخرى، و بالإضافة إلى حداثتها فإن هذه المصطلحات جاءت مُقاسة على نماذج أو صيغ قديمة: فكلمة "إدلال" مقاسة مثلاً على "إعمار"، "إفراط"،...، و كلمة استدلال قيست على "استنشاق"، "استغفار"،...

كما أن هذه المصطلحات لم تأت كلها في صورة كلمة واحدة مشتقة بل جاءت كذلك منضمة إلى غيرها مشكلة مصطلحاً مركباً

من جهة أخرى، هناك بعض الأبنية الجديدة التي ظهرت لتملأ مواقع شاغرة في العربية، و أخذت مكانها في المعجم اللغوي لتسلك طريقها نحو المستعمل، فهي قد جاءت استجابة لحاجة ملحة لدى المترجم. نذكر منها على سبيل المثال مصطلح (structuration) (المسدي، 1982). إن هذا المصطلح يعني "حدثُ البناءِ" أي عملية القيام بالبناء و إقامة كيان معين؛ و قد تُترجم هذه الكلمة إلى العربية بـ "بناء"، غير أن هذه الكلمة العربية تشير كذلك إلى الكيان الذي نتج عن العملية، و هو ما يعني "construction". و تجنباً لهذا الخلط جيء بـ "بَنْيَنة" للتعبير عن الحدث "structuration"، و خُصصت كلمة (بناء) للكيان الحاصل "construction".

و هناك أبنية أخرى جديدة تشابه أحياناً في شكلها المصطلحات الغربية التي تقابلها، مثل : لفظم "monème"، صوتم "phonème" (المسدي)، مَعْجَم "lexème"، نَحْوَم "grammème" (ع.ح. دباش، محاضرات)، و هي كلها على وزن "فَعْلَم" الذي تُبنى عليه كلمات عامة مثل: مرقد، ملبس، و أبنية مثل: صرفيم "morphème" ، صوتيم "phonème" (أيوب)، و هي على وزن "فعليم" الذي تصاغ عليه كلمات عامة مثل: تقدير، تفسير، و أبنية مثل: تميم "complément" (الحمزاوي)، ضَميم "adjonction" (دباش، محاضرات)، وهي على وزن "فَعيل" الذي نصادفه مع كلمات عامة مثل: رقيب، بريد. و هذه المصطلحات كلها تتشكل بكيفية إلصاقية "par affixation" بحيث تتكون لفظة المصطلح من كلمة عربية هي الثابت "radical" مضافا إليها لاحقة "suffixe": (ـم) أو (ـيم)، كما يلي: صوتم = صوت + ـم ؛ صرفيم = صرف + ـيم . و على هذه الأبنية قيست أبنية أخرى مثل : حَذيف "caduc" (الحمزاوي) التي تضمنت داخلة "infixe" في شكل صائت: يـ [ئـ] التي فصلت الفاء عن الذال، و صوتيصرفيم "phono-morphème" (أيوب) التي نحتت بحيث تركبت من "صوتيم + صرفيم" ثم حذفت الميم من العنصر الأول اقتصاداً

وتسهيلاً للنطق. و هذه البنية المنحوتة غير موجودة في العربية و هي ناشزة و يصعب استساغتها.

هناك أبنية أخرى تحصل بإضافة لاحقة إلى كلمة عربية باعتبارها الثابت "radical"؛ و تدل هذه اللاحقة على العلم أو الدراسة أو الدارس أو الصفة من العلم:

لسانيات = لسان + يات = "علم اللسان"؛ مُعجمية = معجم + ية = "علم المُعجَم"؛ لساني = لسان + ي = "الدارس للسان" أو "ما يتعلق باللسان" (المسدي)؛ لسانة = لسان + ة = "علم اللسان" (خليل).

وقد يُلجأ إلى التصغير لصناعة المصطلح، كما في صُوَيْتِم "allophone"، صُوَيْغِم "morphème" (دباش، محاضرات)، وجُمَيْلات "propositions" (زبير). و التصغير بنية معروفة في العربية من حيث يمكن لكعدد كبير من الأسماء أن تُصغَّر. و تدل هذه الصيغة على جزء من الكل: فمثلاً "صُوَيْتِم" هو أحد الأشكال التي يتحقق من خلالها الصَّوتَم (phonème) والصُوَيغم هو أحد الأشكال التي يتحقق من خلالها الصَّيغم (morphème)، والجُمَيْلة (proposition) هي جزء من الجُمْلة (phrase) (دباش، محاضرات).

و يمكن، من جهة أخرى، الإشارة إلى أن المصطلح العربي قد يتشكل بنفس الكيفية التي يتشكل بها المصطلح الغربي الموافق، إذا كان مركباً، فيتضمن نفس العدد من العناصر و أحيانا نفس الأقسام النحوية (اسم، فعل،..)، كما في: (ما قبلي) "a priori" (المسدي)، (بين أسناني) "interdental" (باكلاً)، (وسط-ظهري) "médio-palatal" (حركات)، و هذا ما يُسمى في اللغويات الحديثة بـــ "النَّسخ" (calque).

أما النوع الثاني من التوليد فهو إحياء كلمة قديمة و إعطاؤها لمسمى جديد أو مفهوم وارد، كأن نأخذ الكلمة النحوية القديمة (فاعل) و نعطيها كمقابل

للمفهوم الغربي «subject» (فاسي الفهري)، أو أن نقابل المصطلح العربي (فضلة) بـــ « expansion » (المعجم الموحد).

الواقع أن الإحياء يسبب مشاكل مصطلحية عديدة فهو يؤدي إلى خلط مفاهيم سابقة بمفاهيم مستجدة واردة، و هو مُضِر و بخاصة إذا كان في العِلم الواحد مثل اللغويات. فمفهوم subject أو sujet عام يمس الجملة الفعلية والاسمية معا و ينطبق بذلك على الفاعل و نائب الفاعل و اسم "إن" و اسم "كان" و...، في حين أن الفاعل يخص الجملة الفعلية المبنية للمعلوم فقط و هو بذلك حالة من حالات الـــ subject و لا يطابقه. و كذا الحال بالنسبة للفضلة التي تعني في النحو العربي ما سوى العمدات، أي "ما زاد على ركني الإسناد كالمفعول والحال والتمييز" (ابن مالك، 304). أما الـــ expansion فتعني "كل ما ليس ضرورياً" (A.MATINET، 128)، عند الوظيفيين، و تعني شيئا آخر عند التوزيعيين.

و في الحالة الثانية، التي نعبر عنها بالنشأة الخارجية، تتبنى اللغة وحدة من لغة أخرى و تجعلها تستقر بها بأن تخضعها لنظامها دون أن تفقد الوحدة نطقها الأصلي، و هو ما تدعوه اللغويات "مُقترَضا" (emprunt)، ويسميه اللغويون العرب بالدَّخيل أو المعرَّب؛ و لقد "استعمل جمهورهم المُعَرَّب و الدخيل بمعنى واحد" (ح.ظاظا، 71)[3]. و نجد عدداً معتبراً من المصطلحات اللغوية بهذا الشكل، و قد تكثر و قد تقل بحسب قناعة اللغوي أو اللغويين أصحاب المعجم، كما هو الحال مع: مورفيم "morphème"، مورف "morphe"، فونام "phonème" (عمر)، فونتيكا "phonétique"، فونولوجيا "phonologie" (زكريا، طحان).

و مع ذلك يبقى الاقتراض أو الدخيل إحدى وسائل صناعة المصطلح؛ و هو أسهلها و أسرعها استعمالاً في نقل المفهوم الأجنبي الوارد، غير أن ذلك لا يعني أنه أصلح من غيره و أنه خالٍ من المخاطر.

فالاقتراض لا يكاد يخلو منه مُعجم لغوي على غرار المعاجم الأخرى، و هو آلية عامة لا تقتصر على لغة بعينها، و إن تفاوتت نسبها، من حيث أنه ظاهرة كَوْنية *"يفرضها الاحتكاك الجغرافي و اللقاح الحضاري <...> صورة لظاهرة لغوية عامة ترضخ بحكمها اللغات إلى الضغط الحضاري التاريخي فتتحسس لنفسها توازناً بين دفاعها عن نفسها و قدرتها على استيعاب الحد الأدنى من الدخيل"* (ع.س.المسدي، 1984، 28). و إذا لم نقل برفض الدخيل مطلقاً، فإنه لا يمكن في الوقت ذاته قبوله مطلقاً و الاعتماد عليه كلية وبأعداد كبيرة لأن ذلك يؤثر على نظام اللغة و على توازنها الداخلي و من ثمَّ على كيانها. إن أمةً كأمتنا *"تستورد باستمرار التقنية، و العلوم و التكنولوجيا، ومن ثمّ تستقطب معارف أُنشئت بلغات أجنبية، بحاجة إلى مراقبة دخول المقترض <...> إذا كانت لا تريد أن تخنق لغتها بنماذج أجنبية"* (M.T.CABRE، 265).

و بتعبير أدق، إن اللغات ،مثل العربية، التي لا تنتمي إلى الفصيلة الهندية الأوروبية و ليس لها نفس النموذج، *"يجب أن تستعرض نموذجها الخاص في تشكيل المصطلح و تأخذ قراراً: إما أن تختار الحلول الحقيقية و من ثم تبتعد عن كل الحلول الدولية [التي لا تتوافق مع نظامها]؛ و إما أن تختار الاقتراب مع تبني الحلول التي تقترحها اللغات الأخرى السائدة"* (المرجع نفسه) مثل الإنكليزية و الفرنسية و غيرها. و الواقع أن *"التنازل الكبير أمام تسهيلات الاقتراض يمكن أن يؤدي على المدى البعيد إلى ضياع مصادر اللغة الخاصة، التي لن تصبح آنذاك صالحة للتواصل المعاصر"* (المرجع نفسه).

و ما ذكرناه لا يعني أن العربية لا ولم تعرف النحت، لأنها تتميز بالتوليد الاشتقاقي. في الحقيقة، لقد استعملت العربية التوليدَ النحتي ولو بشكل محدود. غير أننا نلاحظ تزايد النحت في المصطلح اللغوي، على الأقل في صورته المشابهة للاشتقاق، كما تم توضيحه مع بنيات صوتم و لفظم،... ويمكن

إرجاع ذلك إلى أن جزءا من اللغويين العرب تأثروا باللغات الأوروبية، مثل الإنكليزية و الفرنسية، بل أعجبوا بها إلى درجة الاندهاش فرأوا فيها النموذج المثالي الذي يجب أن يُقتدى به، الأمر الذي انعكس على طريقة عملهم وتعاملهم مع العربية؛ إلا أن المولد يبقى هو السائد في المعاجم اللغوية.

من جهة أخرى، قد يعتري الضعفُ العملَ المصطلحي في المعجم، من نواح متعددة، نورد بعضها:

قد لا يتحرى اللغوي الدقة في إعطاء المصطلح، فيعطي للمصطلح الواحد عدة مقابلات. و مرد ذلك هو تنبيه القارئ إلى وجود أكثر من مقابل ومساعدتُه على معرفة ذلك. غير أن هذا يبعث البلبلة لديه خاصة وأن الأمر يتعلق بمفهوم علمي يتطلب الدقة و لا يقبل المترادفات التي تصبح عائقا أمام الاستيعاب و تطبيع المصطلح. و مثال ذلك: patern = نموذج، وزن؛ structure = تركيب، بناء (أيوب). و تقوى الظاهرة عند البعض الآخر، كما في: phonétique = فونتيك، فونتيكا، علم الأصوات.

في الحقيقة يتطلب المصطلح، شأن كل المصطلحات العلمية، الدقة والاقتصاد، عكس اللغة العامة التي قد تقبل الترادف، فإذا أمكن أن نقابل مصطلحا بكلمة فلا نقابله بأكثر من ذلك.

و هناك من المصطلحات التي لا تُقابَل بمصطلح آخر و إنما بمكافئ منشور (paraphrase) في شكل شرح مثل: microlinguistique = "ألسنية في مفهومها الضيق" (زكريا)؛ glottochronology = "محاولة إعادة كتابة التاريخ اللغوي على أسس لغوية تاريخية إحصائية" (عمر).

و يرجع، في رأينا، هذا الأمر إلى عدم قدرة المترجم في إيجاد المصطلح المكافئ و إلى رغبته في الوصول إلى حقيقة المفهوم الأجنبي الوارد بكل الوسائل. و مع أن المعجم، في هذه الحالة، يُمكّن المُستعمِل، قارئا كان أم مترجما، من الإحاطة بالمفهوم إلا انه لا يقدم له المصطلح المقابل الدقيق.

قد يُعطَى المصطلح الواحد لأكثر من مفهوم، و هذا عند اللغوي الواحد و في المعجم الواحد: تبادل = commutation، تبادل = mutation، تبادل = permutation (الحناش). و هذا أمر خطير لأنه يؤدي إلى خلط كبير في المفاهيم اللغوية، في حين أن المفهوم يقتضي الدقة بأن يُعطى للمفهوم الواحد مصطلحا واحدا و واحدا فقط.

أما إذا رجعنا إلى تعدد المصطلح على مستوى المعاجم، و من ثم على مستوى اللغويات، فالأمر يتعقد أكثر فأكثر؛ و تعدد المصطلح يعني أن يُعطى لمفهوم واحد أكثر من مصطلح، في حين كان يُفتَرَض أن يُكتَفى بمصطلح واحد، و هذا ما يمكن أن نعبر عنه بالتضخم المصطلحي أو اللغوي، و هو ظاهرة مرضية للغة يؤدي بالضرورة إلى فقدان الدقة في الاصطلاح و البعد عن النهج العلمي في التعامل مع المصطلح. كما يسبب هذا التضخم بلبلة للمتخصصين بصفة خاصة و القراء بصفة عامة، مُحدثا شعورا بعدم الاطمئنان إلى اللغة والشك في ما تقدمه من معلومات ، الأمر الذي يؤدي في الأخير إلى العزوف عن القراءة و الكتابة بها و من ثم تركها واللجوء إلى غيرها، قراءة وكتابة. ويمكن أن نمثل لهذا التضخم بما جاء عند عصام نور الدين: "Phonème = فونيم، فونيمة، صوت، صوتية، صوتم، صوتيم، صوت مجرد، مستصوت، وحدة أصواتية، لافظ". و قد جمع المسدي لمفهوم linguistique ثلاثة وعشرين مُقابلا عربيا.(ينظر المسدي، 72).

نخلص هنا إلى أن المعجم الثنائي انطلق في صناعة المصطلح اللغوي من أدوات عربية خالصة، مثل الاشتقاق، تخص البِنى الصيغية (أو الصرفية) للكلمة العربية، غير أنه حاول أن يستفيد من آليات الاصطلاح الغربي فوُفِّق إلى حد ما بابتكار بنيات جديدة تعتمد خاصة على الإلصاق؛ إلا أنه أخفق، من جهة أخرى، بحيث كثيرا ما يأتينا ببنيات غريبة ناشزة لا يستسيغها العربي و لا يقبلها نظام اللغة العربية، و كان ذلك بدافع من الميل و الإعجاب بدقة اللغة

الأجنبية، وقد يكون بدافع التفرد للظهور بالجدة والإبداع وأحيانا يكون السبب هو عدم التمكن من نظام اللغة العربية، وبذلك عمت الفوضى و التوجه الهدمي عِوض أن يكون الهدف هو البحث عن المصطلح الملائم.

و عليه فنجاح عملية الاصطلاح تفترض المعرفة الدقيقة بنظام اللغة المستقبِلة (ل1)، وهي هنا العربية و نظام اللغة الأصلية للمصطلح (ل2)، و هي في أغلب الأحيان غربية، ثم الابتعاد عن النزعة التفردية التفريقية. إن الأفضل هو الأخذ بالمصطلح الملائم والمُوحَّد تفاديا للتضخم اللغوي الذي يؤدي بالضرورة إلى الفوضى في نقل المفاهيم ومن ثم حدوث البلبلة و أخيرا اغتيال اللغة المتخصصة التي لا تقبل إلا الدلالة الواحدة و الدقيقة. و من جهة أخرى يجب العمل على تطبيع أو نَمْذَجة المصطلح، و لا يكون ذلك إلا بالبحث عما يوحد من المصطلحات والالتزام بقرارات المؤسسات الرسمية العامة التي يجب أن تُعطَى كل الصلاحيات لفرض المصطلح الموحَّد بأدوات تشريعية، شرط أن تكون هذه المؤسسات على مستوى الوطن العربي لا على المستوى القطري، ولا يتم ذلك إلا بإرادة و جدية القرار السياسي.

و لا يمكن أن ننسى هنا ضرورة الاستفادة من الأعمال الميدانية بالإضافة إلى المبادئ النظرية و أن نقترب بجدية من أبحاث الغرب و تجاربهم في ميدان المعاجم واللغات المتخصصة بانتقاء ما صلح و رفض ما لا يلائم نظام العربية.

من جهة أخرى، على العمل الاصطلاحي أن يأخذ بعين الاعتبار موروثنا الغني و الأدوات التي توفرها اللغويات الحديثة.

الـــهوامش

1. يتكون هذا المعجم من مجموع المصطلحات العربية المقترحة و التي وردت في أعمال عديدة، و هي بذلك ليست بالضرورة متبناة من

طرف المؤلف، و إن كان يقدم لها شروحاً توضح معانيها عند أصحابها الذين استعملوها.

2. نستعمل في الكتابة الصوتية الحروف العربية الصامتة منفصلة، فنشير إلى الصوامت بالحروف المناسبة لها في الكتابة إلا الهمزة فنرمز لها بالألف. أما الصوائت (الفتحة و الضمة و الكسرة) فنرمز لها بحروف "الألف و الواو و الياء" موضوعا فوقها جميعا حرف الهمزة، و نرمز لطول الصائت بخط صغير أسفله.

3. يُميِّز البعضُ بين المعرب و الدخيل؛ فيقول ح. ظاظا في هذا الموضوع : "المُعرَّب هو لفظ استعاره العرب الخُلص في عصر الاحتجاج باللغة من أمة أخرى، و استعملوه في لسانهم <...>. الدخيل هو لفظ أخذته اللغة من لغة أخرى في مرحلة من حياتها متأخرة عن عصور العرب الخلص الذين يحتج بلسانهم."(ح. ظاظا، 79). والتمييز كما هو واضح يعتمد على معيار "العرب الخلص" أو "النقاوة"، بحيث يلغى أكبر جزء من اللغة، و هذا أمر ترفضه اللغويات الحديثة لأن اللغة كلٌ متكامل، و من ثم لا نرى ضرورة للتمييز بينهما على المستوى النظري و نعتبرهما مفهومين من تاريخ اللغويات. و عليه سنستعمل المصطلح الحديث "اقتراض" (emprunt) كمصطلح عام يخص كل اللغات و لا بأس أن يُقصر "التعريف" على العربية مشيراً إلى المقترض في العربية.

المـــراجع

أ- العربية

1. ابن مالك (جمال الدين)، 1975، شرح عمدة الحافظ و عدة اللافظ، تحيق عبد المنعم أحمد هريدي، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

2. الإبراهيمي (خولة طالب)، 2000، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة، الجزائر العاصمة.
3. باكلاً (محمد حسن) و آخرون، 1983، معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.
4. باي (ماريو)، 1983، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، ط3، عالم الكتب، القاهرة،مصر.
5. الحمزاوي (محمد رشاد)، 1977، المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، حوليات الجامعة التونسية، عدد 14، تونس.
6. الحناش (محمد)، 1980، البنيوية في اللسانيات، دار الحداثة، الدار البيضاء، المغرب.
7. دباش (عبد الحميد)، 2003/2002، محاضرات في التركيبية العربية، قسم اللغة العربية، جامعة ورقلة، الجزائر.
8. دباش (عبد الحميد)، 2003أ، الجملة العربية والتحليل إلى المؤلفات المباشرة، مجلة الأثر للآداب واللغات، عدد 2، جامعة ورقلة، الجزائر.
9. دباش (عبد الحميد)، 2003ب، دور التركيبية في فهم و إفهام القرآن الكريم، مجلة الآداب و العلوم الانسانية، عدد 3، جامعة الأمير عبد القادر الاسلامية، قسنطينة، الجزائر.
10. دباش (عبد الحميد)، 2004، "بين قدرة الفعل و تعديته"، مجلة الآداب و العلوم الإنسانية، عدد 6، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر.
11. طحان (ريمون)، 1981، ط2، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان.
12. ظاظا (حسن)، 1976، كلام العرب من قضايا اللغة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

13. غارمادي (جولييت)، 1990، اللسانة الاجتماعية، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الطليعة، بيروت، لبنان.
14. فاسي الفهري (عبد القادر)، 1982، اللسانيات و اللغة العربية، الكتاب 2، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب.
15. القاسمي (علي)، 1991، علم اللغة و صناعة المعاجم، ط2، جامعة الملك فهد، الرياض، السعودية.
16. القرمادي (صالح)، 1983، دراسة في الحقلين الدلاليين لكلمتي "عين" العربية و "œil" الفرنسية، بـ "أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية"، سلسلة اللسانيات، عدد 5، مركز الدراسات و الأبحاث الاقتصادية و الاجتماعية، الجامعة التونسية، تونس.
17. مارتيني (أندري)، 1999، مبادئ في اللسانيات العامة، ترجمة سعدي زبير، دار الآفاق، الجزائر العاصمة.
18. المبارك (محمد)، 1981، فقه اللغة و خصائص العربية، دار الفكر، بيروت، لبنان.
19. المتوكل (أحمد)، 1987، من البنية الحملية إلى البنية المكونية، الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب.
20. المسدي (عبد السلام)، 1977، الأسلوبية و الأسلوب، الدر العربية للكتاب، ط2، تونس.
21. المسدي (عبد السلام)، 1984، قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، ة تونس.
22. المنظمة العربية للتربية و الثقافة، 1989، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، تونس.

23. نور الدين (عصام)، 1992، علم وظائف الأصوات اللغوية، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان.

ب- الأجنبية:

1. CABRE Maria Teresa, 1998, La terminologie, Théorie, méthode et application, Traduit du catalan et adapté par Monique C.CORMIER et John HUMBLEY, Les presses Universitaires d'Ottawa, Armand Colin, Paris, France.
2. CLAS André, 1996, Problèmes de préparation rédactionnelles de dictionnaires bilingues spécialisés : quelques réflexions, in « Les dictionnaires bilingues », recueils publiés par Henri BEJOIN et Philippe THOIRON, Editions DUCULO, Louvain-la-neuve, France.
3. DUBOIS Jean, JIACOMO M., GUESPIN L., MARSELLESI C., MARSELLESI J.P., MEVEL J.P., 1973, Dictionnaire de linguistique, Librairie Larousse, Paris, France.
4. MARELLO Carla, 1996, Les différents types de dictionnaires bilingues, in « Les dictionnaires bilingues », recueils publiés par Henri BEJOIN et Philippe THOIRON, Editions DUCULO, Louvain-la-neuve, France.
5. MARTINET (André), 1980, Eléments de linguistique générale, Armand-Colin, Paris, France.